برنامج الأمم المتحدة للبيئة | 50 1972-2022

تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2021 – الرسائل الرئيسية

كلمة تحذير لنقاط للحفظ:

في عام 2021، مع تزايد تأثيرات المناخ في جميع أنحاء العالم، وتحذير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من أن لدينا فرصة بنسبة 50 في المائة لتجاوز 1.5 درجة مئوية في غضون عقدين من الزمن، لا يزال هناك أمل في أن يصبح مؤتمر الأطراف السادس والعشرين (26) نقطة تحول في العمل المناخي. ومع ذلك، فشلت الالتزامات الجديدة والمحدثة بموجب اتفاق باريس في التعهد بالتخفيضات الشاملة والفورية اللازمة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ويُظهر *تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2021: مشكلة الاحتباس الحراري مازالت قائمة* أن المساهمات الجديدة المحددة وطنياً، جنبًا إلى جنب مع تعهدات التخفيف الأخرى، تضع العالم على المسار الصحيح لارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار 2.7 درجة مئوية بحلول نهاية القرن، حتى إذا تم الوفاء بجميع التزامات الجديدة غير المشروطة. ويمكن أن يؤدي التنفيذ الإضافي لأهداف تحقيق صافي الانبعاثات الصفرية إلى تقليل الاحترار العالمي بمقدار 0.5 درجة مئوية أخرى، ولكن هذه الخطط غير واضحة حاليًا ولا تنعكس بالكامل في المساهمات المحددة وطنيًا. وللحفاظ على الاحتباس الحراري دون 1.5 درجة مئوية هذا القرن، يحتاج العالم إلى وضع سياسات وإجراءات إضافية بشكل عاجل لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى النصف تقريبًا في السنوات الثماني المقبلة.

تتبع التحديثات على المساهمات المحددة وطنيًا بموجب اتفاق باريس مسار الوعود الضعيفة التي لم يتم الوفاء بها بعد.

- المساهمات المحددة وطنيًا الجديدة والمحدثة، جنبًا إلى جنب مع تعهدات التخفيف المعلنة لعام 2030، تعمل بشكل طفيف على تضييق الفجوة بين المكان الذي يجب أن تكون فيه الانبعاثات في عام 2030 للوفاء بأهداف اتفاق باريس وما ستحدثه بها التعهدات.
- تخفض هذه الالتزامات الجديدة 7.5 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المتوقعة لعام 2030 مقارنة بالالتزامات القديمة. وهناك حاجة إلى تخفيضات بنسبة 30 في المائة للبقاء على المسار الأقل تكلفة لدرجتين مئويتين مئوية و55 في المائة لمسار 1.5 درجة مئوية.

- اعتبارًا من 30 سبتمبر 2021، أبلغت 120 دولة، تمثل حوالي 51 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مساهماتها المحددة وطنيا الجديدة أو المحدثة. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت ثلاث دول عن شكل من أشكال العمل المناخي الجديد لعام 2030.
- يُقدر أن تحديثات المساهمات المحددة وطنيًا التي تم تقديمها رسميًا والمعلن عنها معًا تعطي فرصة بنسبة 66 في المائة للتأثير على الاحتباس الحراري بنحو 2.7 درجة مئوية بحلول نهاية القرن.
- لكي نحظى بفرصة الحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية، لدينا ثماني سنوات لخفض 28 جيجا طن إضافية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (GtCO2e) من الانبعاثات السنوية، بالإضافة إلى ما تم التعهد به في المساهمات المحددة وطنيًا والالتزامات الأخرى – أي ما يعادل تقريبًا خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الحالية إلى النصف.
- بالنسبة لهدف الوصول إلى درجتين مئويتين، تكون الحاجة الإضافية أقل: انخفاض في الانبعاثات السنوية بمقدار 13 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030.

تأتي الأخبار السيئة في ضوء عودة انبعاثات ما بعد الجائحة وارتفاع تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.

- أدت جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية بنسبة 5.4 في المائة في عام 2020. ومع ذلك، من المتوقع أن ترتفع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والانبعاثات الناجمة من غازات غير ثاني أكسيد الكربون في عام 2021 مرة أخرى إلى مستوى أقل قليلاً من المستوى القياسي المسجل في عام 2019.
- استمرت تركيزات جميع غازات الدفيئة الرئيسية في الغلاف الجوي في الارتفاع في عام 2020. وارتفعت تركيزات ثاني أكسيد الكربون مما كانت عليه في أي وقت خلال المليوني سنة الماضية.

لقد ضاعت فرصة استخدام الإنفاق المالي للإنقاذ والتعافي من جائحة كوفيد-19 لتحفيز الاقتصاد مع تعزيز التحول منخفض الكربون في معظم البلدان حتى الآن.

- يمثل عدد صغير من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع غالبية الإنفاق الأخضر، مع تعرض الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة لخطر التخلف عن الركب.
- من المرجح أن تؤدي نسبة 17-19 في المائة فقط من إجمالي استثمارات التعافي حتى مايو 2021 إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (438 مليار دولار أمريكي من إجمالي 2.28 تريليون دولار أمريكي في الإنفاق على التعافي وفقًا لمرصد التعافي العالمي).
- من هذا الإنفاق، فإن ما يقرب من 90 في المائة يمثله ستة أعضاء في مجموعة العشرين وضيف دائم واحد.
- كان الإنفاق على جائحة كوفيد-19 أقل بكثير في الاقتصادات منخفضة الدخل (60 دولاراً أمريكياً للفرد) مقارنة بالاقتصادات المتقدمة (11800 دولار أمريكي للفرد).

يمكن أن يحدث التخلص النهائي من الانبعاثات ووصولها لمستوى الصفر فرقاً كبيراً، لكن الخطط الحالية غير واضحة وغير مدرجة في المساهمات المحددة وطنياً.

- تعهد ما مجموعه 49 بلداً بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي بهدف التخلص النهائي من الانبعاثات ووصولها لمستوى الصفر. يغطي هذا أكثر من نصف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، وأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي وثلث سكان العالم. يوجد أحد عشر هدفاً منصوصاً عليه في القانون، تغطي 12 في المائة من الانبعاثات العالمية.
- إذا تم تنفيذها بشكل فعال، يمكن أن تقلل أهداف التخلص النهائي من الانبعاثات ووصولها لمستوى الصفر الاحترار العالمي بنحو 0.5 درجة مئوية بالنسبة للتوقعات التي تأخذ في الاعتبار فقط المساهمات المحددة وطنياً غير المشروطة والالتزامات الأخرى، وبالتالي تقترب من النطاق الأعلى لهدف درجة الحرارة لاتفاق باريس. ومع ذلك، فإن العديد من خطط المناخ الوطنية تؤخر العمل إلى ما بعد عام 2030.
- تعهد اثنا عشر من أعضاء مجموعة العشرين بهدف التخلص النهائي من الانبعاثات ووصولها لمستوى الصفر، لكنهم ما زالوا غير واضحين للغاية. من بين تسعة خطط قام بوضعها أعضاء في مجموعة العشرين وتم تقييمها في التقرير، كانت هناك خمس خطط على مسار خطي للوصول إلى التخلص النهائي من الانبعاثات ووصولها لمستوى الصفر.

يمكن أن يساهم الحد من انبعاثات الميثان الناجم عن الوقود الأحفوري وقطاعات النفايات والزراعة في سد فجوة الانبعاثات وتقليل الاحترار على المدى القصير.

- انبعاثات الميثان هي ثاني أكبر مساهم في الاحتباس الحراري. الغاز لديه احتمالية الاحترار العالمي أكثر 80 مرة من ثاني أكسيد الكربون على مدى 20 عاماً.
- الميثان له عمر أقصر في الغلاف الجوي من ثاني أكسيد الكربون – اثني عشر عامًا فقط، مقارنة بما يصل إلى مئات السنين بالنسبة لثاني أكسيد الكربون – لذا فإن خفض غاز الميثان سيحد من زيادة درجة الحرارة بشكل أسرع من خفض ثاني أكسيد الكربون.
- يمكن لتدابير التخفيف التقنية المتاحة غير المكلفة أو منخفضة التكلفة أن تقلل من انبعاثات الميثان البشرية المنشأ بنحو 20 في المائة سنوياً.
- ويمكن أن يؤدي تنفيذ جميع التدابير المتاحة، إلى جانب التدابير الهيكلية والسلوكية الأوسع نطاقاً، إلى تقليل انبعاثات الميثان البشرية المنشأ بنحو 45 في المائة.

يمكن لأسواق الكربون أن تقدم خفضاً حقيقياً للانبعاثات وتحفز الطموحات، ولن يحدث ذلك إلا عندما تكون القواعد محددة بوضوح، ومصممة لضمان أن تعكس المعاملات التخفيضات الفعلية في الانبعاثات، وتكون مدعومة بترتيبات لتتبع التقدم المحرز وتوفير الشفافية.

- يمكن أن توفر أسواق الكربون فرصة للبلدان والشركات والجهات الفاعلة الأخرى لتحقيق وتعزيز طموحهم مع قدر أكبر من الكفاءة الاقتصادية والمساواة على المدى القريب والبعيد.
- تقدر دراسات النمذجة العالمية أنه إذا تم تحويل جميع المساهمات المحددة وطنياً إلى الحد من الانبعاثات القابلة للتداول، وكان لدى جميع البلدان أهداف على مستوى الاقتصاد، فيمكن تداول حوالي 4–5 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً في عام 2030.
- بالإضافة إلى احتمال خفض تكلفة الطموح الإضافي في كل مكان، يمكن أن تؤدي الأسواق إلى تحول في الاستثمار الرأسمالي نحو مناطق البيع، وبهذه الطريقة تؤثر على نوعية الهواء المحلي، والعمالة، ومقاييس الاستدامة، وتكاليف التحول.